



مبادرة
الإصلاح
العربي



سلسلة السياسات البيئية

العطش إلى العدالة المائية في تونس

ياسر السويلمي

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات المهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

www.arab-reform.net/ar

عن الكتاب

ياسر السويلمي هو مدير مشاريع بخبرة تزيد عن ست سنوات في قيادة المنظمات غير الحكومية والمبادرات البيئية. يتمتع بسجل حافل في تطوير الخطط الاستراتيجية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحفيز مشاركة الجهات المانحة. متخصص في إدارة موارد المياه، والحلول البيئية المستدامة، والدعوة إلى السياسات. شغوف بإحداث تأثير إيجابي من خلال القيادة المبتكرة والاستراتيجية.

عن المشروع

أعد هذا الموجز السياسي مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بالشراكة مع مبادرة الإصلاح العربي كجزء من مشروع ممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) بعنوان "تعزيز دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشبكات الداعية إلى تحول بيئي عادل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.



© 2025 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، و فقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: امرأة تحمل الماء في منطقة ريفية بتونس

Aberrazak Eleuch / Shutterstock ©

تشرين الثاني / نوفمبر 2025



Civil Society Facility for
the Mediterranean
قرفق المجتمع المدني
لمنطقة المتوسط

تم إعداد هذه الورقة بدعم من
المفوضية الأوروبية والوكالة
السويدية للتعاون الإنمائي الدولي

المحتويات

7	ملخص
8	مقدمة
8	المراجعات المكتبية
8	1. حوكمة المياه في تونس
14	2. مفهوم العدالة في قطاع المياه
17	3. دور منظمات المجتمع المدني في حوكمة المياه
19	المنهجية
19	1. الثغرات في الأدبيات
19	2. أدوات البحث
21	النتائج والمناقشات
21	1. العدالة المائية: تعريفات متعددة عبر مجموعات أصحاب المصلحة
22	2. أولويات استخدام المياه لتحقيق العدالة المائية
23	3. مظالم المياه والتمييز المزدوج
24	4. دور المانحين الدوليين والقروض الخارجية المتعددة الأطراف
24	5. الاندماج الرمزي أم الحوكمة التشاركية؟ دور المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في سياسة المياه
25	التوصيات

ملخص

يتناول هذا البحث مشهداً متعدد الأوجه للعدالة المائية في تونس، وهي بلد يعاني من ندرة مزمنة في المياه، وتفكك مؤسساتي، وتوترات اجتماعية وسياسية متزايدة حول توزيع الموارد. ويحلل البحث تأثير عدم المساواة في الوصول إلى المياه وإدارتها بشكل غير متناسب على سكان الريف وصغار المزارعين والفئات المهمشة من خلال إطار عمل يركز على العدالة ويشمل أبعاد التوزيع والإجراءات والاعتراف بالحقوق ومجال القدرات. وتكشف هذه الدراسة عن اختلالات في التوازن في القوة النظامية والخيارات السياسية التي تشكل أولويات تونس في مجال المياه من خلال الجمع بين المراجعات المكتبية للدراسات القانونية والمؤسسية والسياساتية، مع الأساليب التجريبية. ويسلط البحث الضوء على التأثير المحدود لمنظمات المجتمع المدني في صنع السياسات الرسمية، على الرغم من جهود المناصرة الهامة التي تنظمها. في نهاية المطاف، تُجادل هذه الدراسة بأن تحقيق العدالة المائية في تونس يتطلب التحول والابتعاد عن الحلول التكنوقراطية المدفوعة من طرف الجهات المانحة، وتوجه نحو حوكمة شاملة مراعية للسياق، وتضع في صميمها المساواة والمشاركة العامة واحتياجات المجتمع.

مقدمة

المراجعات المكتبية

1. حوكمة المياه في تونس

1.1. المياه في تونس: حقائق وأرقام أساسية

تتسم تونس بمناخ جاف وشبه جاف، وتواجه ضغوطًا مائيةً كبيرةً تتفاقم مع التفاوتات الجغرافية والموسمية في هطول الأمطار. يتفاوت معدل هطول الأمطار السنوي بشكل كبير في أنحاء البلاد، حيث يقل عن 100 ملميمترات سنويًا في الجنوب ويصل إلى 1500 ملميمترات في الشمال الغربي.¹ تؤدي هذه التفاوتات الإقليمية إلى زيادة تعرض تونس لنقص مزمّن في المياه، وهو ما يزداد تعقيدًا بسبب آثار تغيّر المناخ.

يُقدّر إجمالي الموارد المائية المتجددة المتاحة في تونس بنحو 4.865 مليار متر مكعب سنويًا، وهي مقسّمة إلى موارد مياه سطحية وجوفية: 2.7 مليار متر مكعب من المياه السطحية و2.165 مليار متر مكعب من المياه الجوفية.² ويُقدّر متوسط استهلاك الفرد من المياه في تونس بنحو 420 مترًا مكعبًا سنويًا، وهو أقل بكثير من المتوسطين الإقليميين والدولي. وبالمقارنة، يبلغ متوسط الاستهلاك للفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 550 مترًا مكعبًا، في حين توصي منظمة الصحة العالمية بمتوسط يتراوح بين 700 و900 متر مكعب للفرد لتلبية الاحتياجات الأساسية. وبحصة سنوية للفرد تقل عن 500 متر مكعب، تقع تونس أقل بكثير من عتبة ندرة المياه المعترف بها دوليًا وبالباغة 1000 متر مكعب للفرد، مما يضعها بين الدول التي تواجه ضغوطًا شديدة على الموارد المائية.³

منذ استقلالها في عام 1956، طورت تونس بنية تحتية للمياه واسعة النطاق من أجل الاستفادة من الموارد المتاحة، إلا أنّ هذا النظام أصبح غير كافٍ بشكل يبيّن لتلبية الطلب المتزايد، لا سيما مع تقادّم البنية التحتية بوتيرة غير مناسبة، بما في ذلك 37 سدًا رئيسيًا لا تتعدى سعتها الإجمالية القصوى 2,313 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى 258 سدًا تلياً و922 بحيرة تلية بسعة إجمالية تبلغ 360 مليون متر مكعب. يبلغ معدل تعبئة الموارد المائية السطحية 92 بالمئة، مما يشير

تقف تونس عند مفترق طرق في إدارتها لمورد حيوي يزداد ندرة: الماء. تقع البلاد في منطقة مناخية تتراوح بين قاحلة وشبه قاحلة، وتواجه ضغوطًا حادة على المياه تفاقت بسبب تغيّر المناخ وتدهور البنية التحتية والتفاوت في الوصول إلى المياه حسب المناطق الجغرافية. في حين أن الروايات الرسمية غالبًا ما تقدم تحديات المياه على أنها ذات طبيعة تقنية أو بيئية، فإن هذا البحث يجادل أن هذه التحديات سياسية عميقة ومتأصلة في أنماط تاريخية إقصائية وتشكلها قرارات تُفضّل النمو الاقتصادي والاحتياجات الصناعية على الوصول العادل للمياه.

تبنى هذه الدراسة إطار عمل للعدالة المائية لتقييم كيف يوزع نظام إدارة المياه الموارد، وكيفية إشراكه أصحاب المصلحة، والاعتراف باحتياجات السكان المهمشين. استنادًا إلى مقابلات مع جهات فاعلة في المجتمع المدني، وصغار المزارعين، ومسؤولين حكوميين، بالإضافة إلى مراجعات مكتبية للبيئة التنظيمية والمؤسسية، تكشف الدراسة عن تجارب غير عادلة تتجاوز نطاق الندرة. من خلال تسليط الضوء على التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية إلى تسليع المياه من خلال الزراعة التصديرية وصناعات المياه المعبأة في زجاجات، تكشف هذه الدراسة عن نمط متكرر: الأشخاص الأقل مسؤولية عن ضغوط المياه هم الذين يتحملون أثقل أعبائها.

وبذلك، لا تسعى هذه الدراسة إلى توثيق الظلم المائي فحسب، بل إلى تحديد سُبل تحقيق حوكمة أكثر إنصافًا. وتؤكد أن العدالة المائية في تونس لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إعادة توجيه سياسة المياه بشكل ديمقراطي، أي تحقيق سياسة تركز على الأصوات المحلية، وتكسر التسلسلات الهرمية الراسخة، وتتحدى الإدماج الرمزي للمجتمع المدني لصالح تقاسم حقيقي للسلطة. إن ما هو على المحك ليس فقط توزيع مورد أخذ في التناقص، بل تحقيق الكرامة وحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية والرفاهية الجماعية في وقت يتعمق فيه عدم الاستقرار البيئي والاجتماعي.

ولهذه الغاية، ستبحث هذه الدراسة في كيفية وضع سياسات المياه في تونس في الوقت الراهن، وأسباب فشل الاستراتيجيات السابقة، ومن يستفيد أو يُستبعد من الممارسات الحالية. كما تدقق في مدى وشكل مشاركة المجتمع المدني، وكيف تتصور منظمات المجتمع المدني المشاركة الفعالة والموارد التي ستحتاجها، وكذلك الشكل الذي يمكن أن يتخذه «الانتقال العادل» في إدارة المياه. وأخيرًا، ستقيم الدراسة دور الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، في تشكيل قطاع المياه في تونس، وتستكشف الخطوات الملموسة والقابلة للتطبيق سياسيًا التي يمكن اتخاذها لضمان إشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشكل حقيقي في بناء حوكمة مائية أكثر إنصافًا.

1 Office of Planning and Hydraulic Balancing, "National Report of the Water Sector", Tunisian Ministry of Agriculture, Water Resources and Fisheries, 2021, available at <https://tinyurl.com/2vbrmrf5> [Office of Planning and Hydraulic Balancing, National Report]

2 Office of Planning and Hydraulic Balancing, "National Report".

3 Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime et des Ressources Hydrauliques, Bureau de la Planification et des Equilibres Hydrauliques and KFWGiz, «Élaboration de la Vision et de la Stratégie du Secteur de l'Eau à l'Horizon 2050 pour la Tunisie : EAU 2050», Juin 2023, available at <https://tinyurl.com/avyye9t8>

عدم إجراء إصلاحات كبيرة منذ وضعه: لم يتم بعد اعتماد مشروع قانون المياه؛ فقد تم تأجيل مشروع القانون رقم 66/2019 بشأن إصدار قانون المياه الجديد.⁷

التطورات الدستورية: لم يتضمن الدستور التونسي لعام 1959 أي إشارة صريحة إلى حقوق المياه. لكن الوضع تغيّر مع صدور دستور 2014، الذي رسخ الحق في المياه في المادة 44، مؤكداً مسؤولية الدولة عن حمايتها واستخدامها المستدام. وشدد دستور 2022، في المادة 48، على الإنصاف في الحصول على المياه الصالحة للشرب والحفاظ على الموارد المائية للأجيال القادمة بشكل أكبر.⁸

إلى أن تونس تقترب من الاستغلال الكامل لمياهها السطحية المتاحة. ومع ذلك، فإن معدلات تعبئة السدود منخفضة بشكل مقلق. في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بلغ مستوى ملء السدود 20.5 بالمئة فقط من السعة الإجمالية، مما يمثل انخفاضاً مطرداً من 64.7 بالمئة في عام 2019،⁴ مما يؤكد النقص الحاد في الموارد المائية الناجم عن انخفاض هطول الأمطار، والمرتبب بتغير المناخ والفقْدان التدريجي لسعة التخزين بسبب تراكم الرواسب في خزانات السدود.

2.1. الإطار القانوني والتنظيمي

يعكس التطور التاريخي للإطار التشريعي للمياه في تونس تراكمًا كبيرًا للقوانين على مر الزمن، بدءًا من الفترة الاستعمارية الفرنسية. توسّعت ترسانة تونس القانونية، منذ استقلالها عام 1956، ولا سيما في عام 1975، حيث تم سن «قانون المياه» باعتباره الإطار التنظيمي الرئيسي. ومع ذلك، على الرغم من العديد من المراسيم والأوامر والتعديلات التي تم وضعها على مدى العقود التي تلت، لم يتم إجراء أي تحديثات جوهرية على القانون. يوضح الجدول الزمني (فيما يلي) التغييرات في تنظيم المياه على مر السنين.

الفترة الاستعمارية: أدخلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية لوائح مبكرة لتنظيم استغلال وإدارة الموارد المائية في تونس. وشملت اللوائح الرئيسية خلال هذه الفترة أوامر صادرة بين عامي 1885 و1945 تناولت ملكية المياه العامة وإدارة الآبار والحفاظ على المياه والإشراف على البنية التحتية، مما أرسى الأساس للأطر التنظيمية اللاحقة.

ما بعد الاستقلال وقبل عام 1975: بعد الاستقلال في عام 1956، واصلت تونس تطوير تشريعاتها المتعلقة بالمياه. ركزت القوانين الصادرة بين عامي 1958 و1972 على مجالات مثل إدارة مستجمعات المياه، والحفاظ على التربة والمياه، وحقوق المياه، وانتهت بالتدابير النهائية التي أدت إلى صدور قانون المياه لعام 1975.⁵

قانون المياه لعام 1975: صدر قانون المياه بموجب القانون رقم 16 لعام 1975، ودمج جميع اللوائح السابقة المتعلقة بالمياه كمورد عام، وأدخل سياسات شاملة بشأن توزيع المياه وإدارتها وحمايتها.⁶ لا يزال هذا القانون هو الإطار القانوني الأساسي للموارد المائية في تونس، على الرغم من

4 Observatoire National de l'Agriculture (ONAGRI), "Situation des Barrages", available at <https://tinyurl.com/23nrkcsu>

5 سيدة الغزواني وحسين رحيلي، «المنظومة التشريعية والقانونية للمياه في تونس: قراءة تحليلية ونقدية».

Nomad 08, Observatoire Tunisien de l'Eau and Rosa Luxemburg Stiftung, North Africa Office, 1 January 2019

متاح على <https://tinyurl.com/5n94nhhe> (الغزواني ورحيلي، المنظومة التشريعية والقانونية للمياه)

7 African Manager, "The Water Code, Still as Divisive as Ever!", 15 July 2021, available at <https://tinyurl.com/5688fwyy>

8 الغزواني ورحيلي، المنظومة التشريعية والقانونية للمياه.

6 روضة ففراج، «قراءة في مشروع مجلة المياه»، مؤسسة هنريش بول تونس، حزيران/يونيو 2020، متاح على

<https://tinyurl.com/39y7zea5>

الشكل 1: الجدول الزمني للتغيرات في تنظيم المياه على مر السنين



ملاحظة: من إعداد المؤلف استنادًا إلى: Nomad 2019، وGafraj 2020، المنظومة التشريعية والقانونية للمياه في تونس، 2021.

القضية.¹² توضح هذه الديناميكية أن الخطابات التقنية، على الرغم من هيمنتها، يمكن الطعن فيها لإعادة صياغة إدارة المياه كمسألة سياسية عميقة.

3.1. الإطار الهيكلي والمؤسسي

تتمتع تونس بنظام مؤسسي معقد لإدارة المياه، ومتجذر في تقليد طويل الأمد من البنية التحتية للمياه المخصصة أساسًا للري. يشمل هذا الإرث شبكات مياه واسعة النطاق وأبارة تُبرز تركيز الدولة القديم على احتياجات المياه الزراعية.

تجذر هذا التركيز على البنية التحتية للمياه للزراعة في السياسات الاقتصادية لتونس منذ استقلالها، لا سيما فيما يتعلق بالمحاصيل النقدية. منذ سبعينيات القرن الماضي، نفذت الدولة سياسة زراعية وسياسة هيدرورزاعية واضحة للتغلب على القيود المناخية ولتحقيق الأهداف الوطنية في الإنتاج الزراعي، والحصول على مياه الشرب، والتنمية الريفية. وشملت هذه الجهود تدابير مالية (استثمارات) وإصلاحات قانونية (إصلاحات زراعية وإطار تشريعي) ودعم مؤسسي (مساعدة المزارعين). وأدت هذه السياسات إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية للتعبئة الهيدروليكية المذكورة سابقًا، مثل السدود الكبيرة والصغيرة والخزانات الجبلية وشبكات توزيع المياه، فضلًا عن تحسين فهم واستخدام أفضل لموارد المياه الجوفية (الشكل 2).¹³

على الرغم من اتساع نطاق الإطار القانوني لإدارة المياه في تونس، إلا أن أهميته تضاءلت بسبب عدم وجود تحديثات جوهرية منذ قانون المياه لعام 1975. ويواجه هذا الإطار القديم صعوبة في مواكبة التحديات الحديثة، مثل ندرة الموارد، والنمو السكاني، وتأثيرات تغيّر المناخ، التي وضعت تونس بين أكثر الدول معاناةً من ندرة المياه على مستوى العالم. على الرغم من أن الاعتراف الدستوري بالحق في المياه يُعدّ اعترافًا رمزيًا، إلا أنه لم يقترن بإصلاحات تشريعية عملية تعزز هذا الحق في إطار هيكل تنظيمي حديث.⁹ وقد أدى هذا الركود إلى عدم الكفاءة وساهم في عدم المساواة في الوصول إلى المياه، لا سيما بين المناطق الحضرية والريفية وبين صغار المزارعين وكبار المستثمرين.

يمكن أحد التحديات الأكثر إلحاحًا في إدارة المياه في تونس في استمرار الحكومة في تصوير قضايا المياه على أنها مشاكل تقنية بحتة. وسلطت أعمال بوعزي الضوء على خطابات الدولة الرسمية التي طالما أشارت إلى سياسات المياه على أنها «فنية»، قدمت على أساسها الحلول التي وصفها «بالملحة» و«الضرورية».¹⁰ إن هذا التأطير، يمنح المشاريع نوع من «الحماية» من النقد، ويرفعها دون نطاق المناظرات السياسية مما يحدّ من تأثير الأصوات المعارضة.¹¹ ومع ذلك، يؤكد بوعزي أن نزع الطابع السياسي ليس أمرًا لا رجعة فيه. مثال: في النقاش الدائر حول مسودة القانون رقم 66 لعام 2019 المتعلّق بإصدار قانون المياه الجديد، تحدى المعارضون الخطاب السائد بحجج تقنية بديلة من خلال اقتراح رؤية أوسع للمجتمع، وبالتالي إعادة تسييس

12 يُستخدم مصطلح «إعادة تسييس» للتأكيد على أن نزع الطابع السياسي ليس عملية أحادية الاتجاه أو غير قابلة للعكس. وكما يشير بوعزي، تُعدّ حوكمة المياه ساحة ديناميكية تتسم بالصراع، يمكن فيها سحب الدلالة السياسية والقوة، ثم إعادة فرضهما واستعادتهما مع مرور الوقت.

13 Inés Gharbi and Mohamed Elloumi, "L'Agriculture Irriguée en Tunisie : Politiques Hydrauliques et Politiques de Régulation Foncière" [Tunisia Irrigated Agriculture : Irrigation Policies and Land Regulation Policies], Cahiers Agricultures 32 (2023) 17, available at <https://tinyurl.com/56ckvkdn> [Gharbi and Elloumi, "L'Agriculture Irriguée en Tunisie"]

9 الغزواني ورحيلي، المنظومة التشريعية والقانونية للمياه.

10 Kais Bouazzi, "Immunity through Technification? A Critical Review of Water Governance Discourses in Tunisia", WIREs Water 11, no. 6 (2024) e1757, available at <https://doi.org/10.1002/wat2.1757>

11 Ed Atkins, "Disputing the 'National Interest': The Depoliticization and Repoliticization of the Belo Monte Dam, Brazil", Water 11, no. 1 (2019) 103, available at <https://doi.org/10.3390/w11010103>

الجدول 1: تطور سياسات إدارة المياه في تونس

التاريخ	الأهداف	التدابير
1970	الاستثمارات: بدء بناء البنية التحتية للتعبئة الهيدروليكية	• التنمية الزراعية. • تنمية المناطق الريفية.
1973	إنشاء مكاتب التنمية الزراعية	• إدارة الموارد المائية. • دعم المزارعين.
1977-1975	قانون المياه (القانون رقم 16-75 المؤرخ 31 آذار/مارس 1975)	• تحديد الأولويات وآليات توزيع المياه.
1975	ثلاث خطط إقليمية رئيسية للمياه (الشمال والوسط والجنوب)	• تحديد الموارد المائية المتاحة. • تخطيط تعبئة المياه وتوزيعها.
1986	اعتماد برنامج التكيف الهيكلي	• سياسة اقتصادية ليبرالية.
1989	حلّ مكاتب التنمية الزراعية	• الحد من تدخل الدولة. • تشجيع الجهات الفاعلة الخاصة.
1993	قانون حوافز الاستثمار (القانون رقم 120-93 المؤرخ 27 كانون الثاني/ديسمبر 1993)	• تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، ولا سيما الري.
1995	البرنامج الوطني لاقتصاد المياه في الري	• الحد من فقدان المياه، وتحسين كفاءة الشبكة، ودعم الري بالتنقيط.
1999	إنشاء مجموعات مستخدمي المياه (القانون رقم 43-99 المؤرخ 10 أيار/مايو 1999)	• لامركزية الخدمات الحكومية. • إدارة الموارد المائية والمناطق العامة المروية.
2004	إنشاء مجموعات التنمية الزراعية (قانون رقم 24-2004 المؤرخ 15 آذار/مارس 2004)	• حماية الموارد الطبيعية واستغلالها.
2011	الثورة: تغيير السياق السياسي والاقتصادي؛ إصلاحات تنظيمية لإدارة الموارد المائية وحمايتها إصلاح تنظيمي لحوكمة مياه وحماية أفضل	
2023-2020	مشروع قانون المياه الجديد	• تعزيز النموذج التعاوني. • تعزيز المساواة بين المناطق. • تطوير مجموعات التنمية الزراعية

المصدر: ترجم من الفرنسية من قبل الكاتب: «L'Agriculture Irriguée en Tunisie» Gharbi and Elloumi,

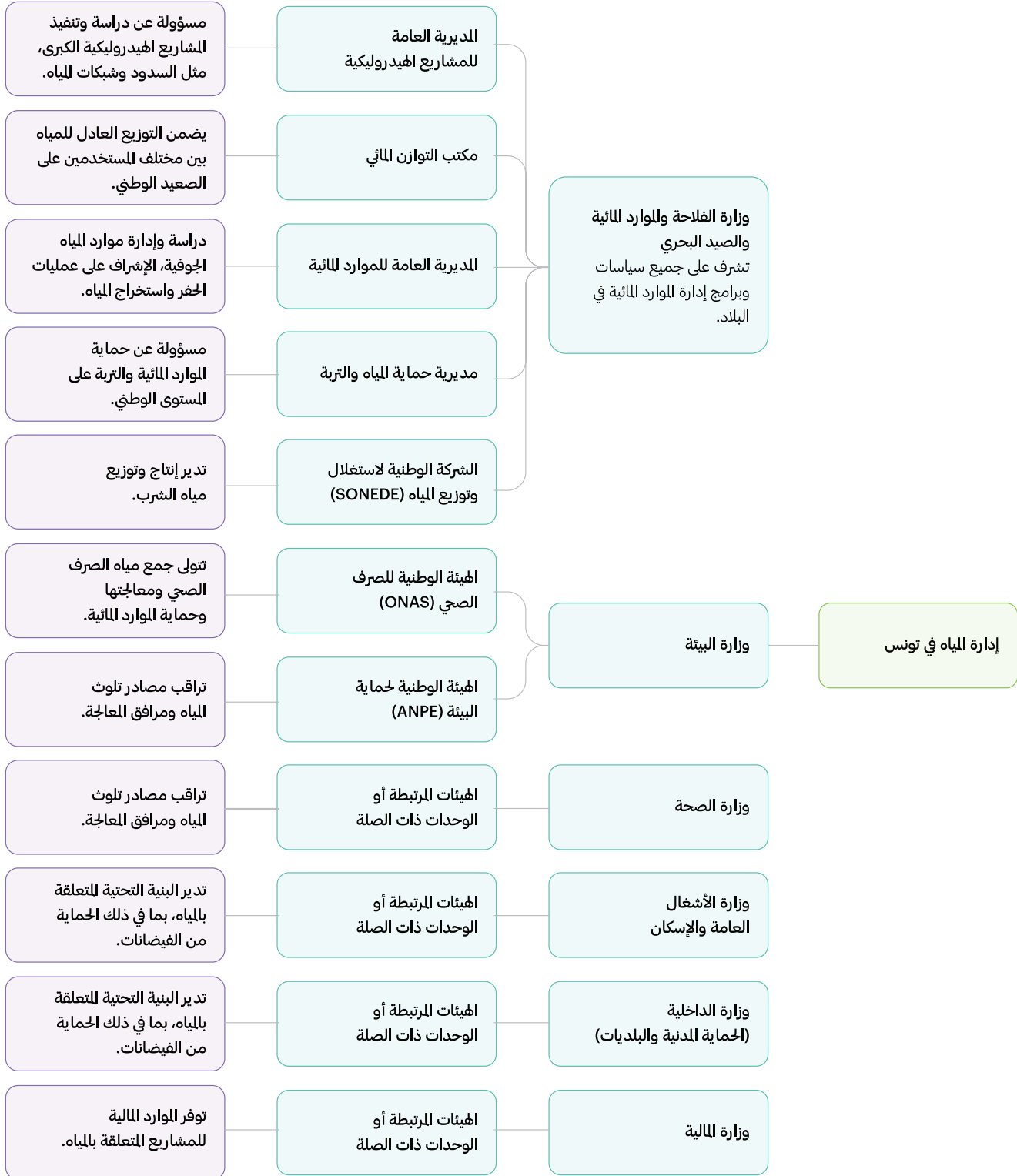
تُعد الشركة الوطنية لتوزيع المياه (SONEDE) المؤسسة العامة الرئيسية المسؤولة عن إدارة وتوزيع مياه الشرب، وتعمل ضمن سلطة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وتخدم الشركة جميع سكان المدن وحوالي 51 بالمئة من سكان الريف. يستند هذا التزويد إلى بنية تحتية هيدروليكية واسعة النطاق، بما في ذلك مرافق المياه السطحية وشبكة من الآبار التي تضمن الوصول إلى مياه الشرب.

ومع ذلك، تحصل الفئة المتبقية، وتساوي 49 بالمئة من سكان الريف، الذي يعيش معظمهم في فقر أو هشاشة، على مياه الشرب من خلال مجموعات التنمية الزراعية. تخضع تلك المنظمات المجتمعية، التي يبلغ عددها حوالي 2500 منظمة، لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بالشراكة مع اللجان الإقليمية للتنمية الزراعية. كما تُدير مجموعات التنمية الزراعية خدمات الري ومياه الشرب، وتدعم حوالي 1.275 مليون شخص في المناطق الريفية في تونس. يعيق الجمود البيروقراطي والهيكل المؤسسي المتداخل والمجزأ إدارة الموارد المائية في تونس. تدير الشركة الوطنية لتوزيع المياه (SONEDE) توزيع المياه الصالحة للشرب، لكنها تعتمد على وزارة الفلاحة في إنتاج المياه. على الرغم من أن الشركة الوطنية لتوزيع المياه تعمل تحت إشراف الوزارة، إلا أنها تحتفظ باستقلاليتها القانونية والمؤسسية، مما يؤدي غالبًا إلى ثغرات في التنسيق. إلى جانب الهيكل البيروقراطي المعقد، تساهم هذه الفجوة في التأخير وعدم الكفاءة. علاوة على ذلك، تم تكليف المؤسسة الوطنية للصرف الصحي (ONAS)، المسؤولة عن جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي، بمهام إضافية في عام 1993 لحماية البيئة المائية، وهي مهام تتقاطع مع مهام الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE)، التي تراقب أيضًا التلوث ومرافق المعالجة. يؤدي تداخل المسؤوليات هذا وغياب التنسيق المؤسسي المتماسك إلى إبطاء عملية صنع القرار بشكل كبير وبعيق كفاءة وفعالية تنفيذ الاستجابات الاستراتيجية للتحديات الحرجة مثل تغير المناخ وندرة المياه.

على الرغم من الحاجة الملحة إلى الإصلاح المؤسسي، يبدو أن الحكومة تعطي الأولوية للنهج التكنوقراطي دون اعتماد استراتيجية علمية متكاملة لإدارة المياه. مثال: يتم إهمال التوصيات العلمية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية - وهي نهج يركز على التماسك والاستدامة في إدارة المياه - أو يتم تطبيقها جزئيًا فقط، مما يحد من فعاليتها.

تكشف الدراسة الحثيثة للمشهد المؤسسي عن شبكة معقدة من الوزارات والمؤسسات المختلفة، تتمتع كل منها بأدوار متميزة ومسؤوليات مترابطة، كما يوضح الشكل 2.

الشكل 2: نظرة عامة على الوزارات والمؤسسات والوظائف في إدارة المياه في تونس



المصدر: الغزواني وحسين راهيلي، «الإطار التشريعي والقانوني للمياه في تونس: مراجعة تحليلية نقدية»

المياه لتلبية الاحتياجات الأساسية للصحة والاستدامة البيئية.

- مساهمات المياه في رفاهية الإنسان: بالإضافة إلى البقاء الأساسي، توفر المياه العديد من السلع والخدمات التي تعزز جودة الحياة، مثل الزراعة والصرف الصحي والرفاهية. ويتطلب ذلك إدارة هذه الفوائد بشكل عادل عبر المجتمعات مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة.
- الأبعاد السياسية وتفاوتات القوى في حوكمة المياه: غالبًا ما تؤثر اختلافات توازن القوى على حوكمة المياه، حيث تتمتع مجموعات معينة بنفوذ أكبر من غيرها على قرارات سياسات المياه. ويتطلب هذا البعد السياسي أطر عمل مبنية على العدالة لمعالجة أوجه عدم المساواة في الوصول إلى المياه واتخاذ القرارات.

2.2. هل العدالة المائية عالمية وشاملة حقًا أم تختلف باختلاف السياق؟

تؤكد سلطانة¹⁷ على الصلة المتأصلة بين العدالة المائية والقضايا الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقًا مثل الديمقراطية والمواطنة والتنمية، وتسلط الضوء على دور المياه في الأزمات المحلية والعالمية المتعلقة بالوصول إلى المياه والإنصاف.¹⁸ وترى سلطانة أن العدالة المائية «يجب أن تتجاوز الحلول التقنية أو العالمية لمعالجة التحديات الاجتماعية والبيئية والسياسية الفريدة والحساسة للسياق التي تواجهها مختلف المناطق»، وتوصف العدالة في حوكمة المياه بأنها «علائقية وموضعية وحساسة للسياق، وليست عالمية»¹⁹، مما يعني أن ما يشكل إدارة «عادلة» للمياه يمكن أن يختلف بشكل كبير اعتمادًا على الاحتياجات والقيم والهياكل الإدارية المحلية. تتحدى هذه المنظور فكرة وجود نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بحقوق المياه، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الإنصاف والمساواة والمشاركة المصممة خصيصًا لظروف معينة.

تناقش سلطانة كيف أدت الحركات العالمية من أجل العدالة في المياه إلى إحداث تغييرات في ممارسات حوكمة المياه الحالية.²⁰ وقد نجحت هذه الحركات في التأثير على السياسات الدولية، مثل اعتراف الأمم المتحدة بحق الإنسان في المياه في عام 2010، بتأييد 122 دولة. ومع ذلك، امتنعت 41 دولة عن التصويت، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والعديد من

2. مفهوم العدالة في قطاع المياه

1.2. أهمية العدالة في إدارة المياه

يستكشف نيل وآخرون التحديات المعقدة التي يواجهها صانعو السياسات والمسؤولون عن إدارة المياه عند توزيع الموارد المائية، لا سيما عند التعامل مع النزاعات والمعضلات المرتبطة بقضايا الإنصاف والعدالة في توزيع المياه.¹⁴ تشير الرؤى الرئيسية إلى أنه على الرغم من أن العديد من مؤسسات المياه تهدف إلى تنفيذ سياسات منصفة وعادلة، غالبًا ما يكون هناك نقص في المعرفة الملموسة حول كيفية تحديد مبادئ العدالة وتفعيلها في الممارسة العملية. ونتيجة لذلك، قد تنشأ النزاعات بسبب التفسيرات غير الواضحة للإنصاف والعدالة، لا سيما في حالات توزيع المياه البيئية أو إعادة توزيعها بين مجموعات المستفيدين.

يؤكد نيل وآخرون أن العدالة الاجتماعية في إدارة الموارد المائية متعددة الأبعاد ومرتبطة بالسياق، مما يصعب من إيجاد وسيلة واحدة لوضع السياسات الأكثر «عدالة».¹⁵ ومع ذلك، قد تساعد المبادئ العامة في زيادة الوعي بقضايا العدالة أثناء صياغة السياسات للتخفيف من العواقب الاجتماعية والبيئية غير المقصودة.

يقترح المؤلفون إطارًا «للعدالة المائية» يتضمن أربعة جوانب أساسية تعكس الطبيعة الفريدة للمياه من منظور العدالة. وتشكل هذه الجوانب أساسًا لممارسات إدارة المياه أكثر إنصافًا، بهدف مساعدة الباحثين والممارسين في تطوير نهج متماسك للعدالة المائية.¹⁶

أربع خصائص فريدة للمياه لها آثار هامة على العدالة الاجتماعية والبيئية:

- التوزيع المكاني والزمني غير المتكافئ للمياه: تتفاوت وفرة المياه جغرافيًا وموسميًا بشكل متأصل في جميع أنحاء البلاد، مما يؤدي إلى تفاوتات في الوصول إليها. إن الميزة الطبيعية المتمثلة في الحصول على مياه كافية وعالية الجودة وفي الوقت المناسب تفيد بعض الناس دون غيرهم. لا يستند هذا التفاوت إلى أي ادعاءات بشرية مثل الاستحقاق؛ ومع ذلك، فإنه يؤدي إلى حصول بعض الأفراد على فرص أفضل من غيرهم للبقاء على قيد الحياة والازدهار.
- أهمية المياه للحياة: المياه لا غنى عنها، فهي ضرورية لبقاء جميع الكائنات الحية والنظم البيئية، التي تحتاج إلى حد أدنى منها. وتتطلب هذه الخاصية وصولًا عادلًا إلى

17 Farhana Sultana, "Water Justice: Why It Matters and How to Achieve It", Water International 43, no. 4 (2018) pp. 483–493, available at <https://doi.org/10.1080/02508060.2018.1458272/> [Farhana Sultana, "Water Justice"]

18 Farhana Sultana, "Water Justice"

19 Dik Roth et al., "Water Rights, Conflicts, and Justice in South Asia", Local Environment 19, no. 9 (2014) pp. 947–953, available at <https://doi.org/10.1080/13549839.2012.752232/>

20 Farhana Sultana, "Water Justice"

14 Marian J. Neal, Anna Lukasiewicz and Geoffery J. Syme, "Why Justice Matters in Water Governance: Some Ideas for a 'Water Justice Framework'", Water Policy 16, no. S2 (2014) pp. 1–18, available at <https://doi.org/10.2166/wp.2014.109> [Neal et al., "Why Justice Matters"]

15 Neal et al., "Why Justice Matters".

16 Neal et al., "Why Justice Matters".

استمرّ الاعتصام لمدة عامين تقريبًا، مما جذب اهتمامًا وطنيًا. وتمّ تعليق عمليات المحجر بالكامل في عام 2021.

3.2. الأبعاد الرئيسية للعدالة

تنطوي حوكمة المياه على مهمة معقدة تتمثل في إدارة الموارد بطريقة تلبّي الاحتياجات البيئية والبشرية مع معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية والمستمرة. تساعد أطر العدالة في توجيه هذه الجهود، وتعزيز الوصول العادل والمستدام إلى المياه للجميع. توفر الأبعاد الأربعة الرئيسية للعدالة - العدالة التوزيعية والإجرائية والاعتراف والاحترام والقدرات - نهجًا شاملاً لفهم ومعالجة الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية لإدارة موارد المياه. يركز كل من هذه الأبعاد على جانب مختلف من جوانب الإنصاف: توزيع موارد المياه وحقوق المشاركة، والاعتراف بالأصوات المهمشة، وتعزيز القدرات التي تسمح للمجتمعات والنظم الإيكولوجية بالازدهار.²⁷ توفر مبادئ العدالة هذه مجتمعة أساسًا قويًا لتعزيز المنفعة وحوكمة مياه عادلة.²⁸

العدالة التوزيعية

استنادًا إلى فكرة رولز عن «العدالة كإنصاف»، يتناول هذا المفهوم كيفية توزيع الفوائد والأعباء.²⁹ تتقبل العدالة التوزيعية عدم المساواة، لكنها تشترط أن يعود أي عدم مساواة بالنفع على الفئات الأكثر حرمانًا. ومن الأمثلة على ذلك مبدأ «الملوث يدفع»، حيث يتحمل الملوّثون مسؤولية تأثيرهم.

• قانون المياه الوطني في جنوب أفريقيا: صدر هذا القانون في عام 1998، ويتناول التفاوتات التاريخية في المياه من خلال ضمان توزيع فوائد المياه على المجتمعات المحرومة والريفية. ومن خلال تصنيف المياه كمورد تُديره الدولة، يُعطي القانون الأولوية في الوصول إليها لأولئك الذين كانوا مهمشين في السابق، مُحقّقًا التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.³⁰

• مبدأ «الملوث يدفع» في هولندا: تطبق هولندا مبدأ «الملوث يدفع»، حيث تفرض رسومًا على الصناعات المسؤولة عن تلوث المياه. وتحمل هذه السياسة الملوّثين المسؤولية المالية، مما يقلل من مخاطر التلوث ويخفف من تأثيره على المجتمعات الواقعة في

الدول الأوروبية، مما يدل على الطبيعة الجدلية لهذا الحق على المستوى العالمي. تؤكد هذه المقاومة أنه على الرغم من قرار الأمم المتحدة، فإن مبادئ الإنصاف وإمكانية تحمّل التكاليف ليست دائمًا واضحة في جميع السياقات.²¹

توضح أمثلة حركات العدالة المائية، مثل احتجاجات المياه في كوتشابامبا في بوليفيا²² وإعادة تأميم مرافق المياه الحضرية في أماكن مثل جاكارتا، الوسائل والمنهجيات المتنوعة التي اتبعتها المجتمعات والناشطون لاستعادة الوصول إلى المياه من الكيانات المخصصة. تسلط هذه الجهود الضوء على الحاجة إلى السيطرة المحلية وأهمية الاعتراف بحلول حوكمة المياه المجتمعية والأصلية.²³ عززت هذه الحركات، الديمقراطية المائية على نطاق أصغر، لكنه أكثر أهمية، في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وذلك من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المحلي والمساءلة.

في تونس، شهدت فترة ما بعد عام 2011 عددًا متزايدًا من الاحتجاجات البيئية (وصلت إلى 127 احتجاجًا في عام 2023) ركزت على العدالة المائية، والحصول على الأراضي، والحق في بيئة صحية.²⁴ من الأمثلة المقنعة على ذلك، اعتصام الهوايدية،²⁵ الذي بدأه سكان قرية الهوايدية بالقرب من طبرقة في أواخر عام 2019. نشأت هذه الحركة كردة فعل على الآثار الضارة لمقلع الحجارة الواقع على الجبل المطل على القرية. احتج السكان على تلوث مصدر المياه الوحيد لديهم، المتمثل في عين دُكّارة، الذي يعتمدون عليه للشرب والزراعة، فضلًا عن التدهور البيئي الأوسع نطاقًا الناجم عن عمليات المحجر. ونظرًا لعدم توفر شبكة مياه عامة، طالب القرويون بإغلاق المحجر نهائيًا، مشيرين إلى التهديدات التي تتعرض لها صحتهم ومنازلهم إضافة إلى سلامة الجبل ذاته.²⁶

على عكس المجتمعات الأخرى التي تعاني من ندرة المياه في تونس والتي تطالب بالربط بشبكة تدير الشركة الوطنية لتوزيع المياه (SONEDE)، لم يطلب سكان الهوايدية بنية تحتية جديدة، بل طلبوا حماية مصدر مياههم الطبيعي، مما يسلط الضوء على كيفية تشكيل المفاهيم المحلية للعدالة المائية من خلال الاحتياجات والعلاقات المحددة بالمياه.

21 General Assembly, "64292/. The Human Right to Water and Sanitation", United Nations (A/RES/642, (292/ August 2010, available at <https://tinyurl.com/ada8m7vx>

22 PBS Frontline World, "Timeline: Cochabamba Water Revolt", available at <https://tinyurl.com/m2xu7b33>

23 Layla Mehta et al., "Global Environmental Justice and the Right to Water: The Case of Peri-Urban Cochabamba and Delhi", Geoforum 54 (2014) pp. 156-166, available at <https://doi.org/10.1016/j.geoforum.2013.05.014>

24 فريق التحرير، «مرصد المياه: 1.893 تليغًا عن انتهاكات الحق في الماء في تونس سنة 2025»، الترا تونس، 25 يناير 2024، متاح على <https://tinyurl.com/4cxrcp3k>

25 التحرير، «فيديو | في يومه الخامس: اعتصام الهوايدية يحقّق مكاسب ويستمرّ...»، إنجاز، 27 كانون أول / ديسمبر 2019، متاح على <https://tinyurl.com/57uvj5b9>

(التحرير، «فيديو | في يومه الخامس».

27 The People's Water Forum, "Water Justice Manifesto", 28 February 2023, available at <https://tinyurl.com/ytnx4e4r>

28 Elisabeth A. Shrimpton, Dexter Hunt and Chris D. F. Rogers, "Justice in (English) Water Infrastructure: A Systematic Review", Sustainability 13, no. 6 (2021), 3363, available at <https://doi.org/10.3390/su13063363>

29 German Reference Centre for Ethics in the Life Sciences (DRZE), "John Rawls: Justice as Fairness", available at <https://tinyurl.com/53zceuvs>

30 Sue-Marie Viljoen, "The South African Redistribution Imperative: Incongruities in Theory and Practice", Journal of African Law 65, no. 3 (2021) pp. 403-429, available at <https://doi.org/10.1017/S0021855321000188>

المواطنين.³⁶ يمنع الاعتراف الحقيقي «سوء توزيع» الموارد من خلال الاعتراف بحقوق واحتياجات جميع المجموعات.

• الشخصية القانونية لنهر وانغانوي (Whanganui) في نيوزيلندا: إن الاعتراف بنهر وانغانوي ككيان قانوني يحترم العلاقة الثقافية والروحية للمجتمع الماوري بالنهر. ويُدرج هذا الاعتراف وجهات نظر الماوري في القرارات التي تؤثر على النهر، مما يضمن حماية القيم الأصلية ودمجها في حوكمة المياه.³⁷

• التخطيط الشامل في مشاريع ربط الأنهار في الهند: في الهند، قوبلت مشاريع ربط الأنهار في البداية بمقاومة من المجتمعات القبلية التي تعتمد على هذه الأنهار في كسب رزقها. وقد أدت الجهود الدعوية إلى تعديلات في المشروع قللت من تأثيره على هذه المجتمعات، مما يعكس عملية تخطيط أكثر شمولاً واحتراماً.³⁸

العدالة في القدرات

مستمدّة من سين ونوسباوم، اللذان أكدا بأن عدالة القدرات تعزز الأهداف الإيجابية المتعلقة بنوعية الحياة.³⁹ فهي تتجاوز مجرد توزيع الموارد، وتسعى إلى تزويد الناس بالوسائل اللازمة للازدهار، وضمان الرفاهية، ووضع المعايير الدنيا اللازمة لازدهار الكائنات الحية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية.

• قانون المياه النظيفة في الولايات المتحدة: يتضمّن قانون المياه النظيفة أحكاماً لحماية الأراضي الرطبة، التي تؤدي دوراً رئيسياً في ترشيح المياه والسيطرة على الفيضانات.⁴⁰ ومن خلال حماية هذه النظم الإيكولوجية، يسهم القانون في صحة البيئة وقدرة المجتمع على الصمود، مما يضمن الوصول إلى مياه نظيفة والحماية من الكوارث الطبيعية.

اتجاه المصّب والتي تعتمد على هذه المصادر المائية للشرب والزراعة.³¹

العدالة الإجرائية

تؤكد العدالة الإجرائية على الإنصاف في صنع القرار، وتطرح أسئلة حول من لديه حق الوصول إلى المعلومات، ومن يشارك، وكيف تُحلّ النزاعات. وتتصّ اتفاقيات مثل اتفاقية آرهوس (Aarhus Convention)³² والتوجيه الإطاري للمياه للاتحاد الأوروبي (WFD)³³ على مشاركة الجمهور، والوصول إلى المعلومات، وتحقيق العدالة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا البيئية. وتضمن بنية الحوكمة العادلة سماع الأصوات المتنوّعة، وتحقيق التوازن بين مختلف القوانين والجهات الفاعلة والمعنية بالبنية التحتية للمياه.

• مشاركة الجمهور بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي الإطاري للمياه (WFD) في إسبانيا: تماشيًا مع توجيه الاتحاد الأوروبي الإطاري للمياه، تُشرك إسبانيا السكان المحليين والصناعات في تخطيط إدارة المياه عبر مشاورات عامة، لا سيما في منطقة الأندلس المعرضة للجفاف. ويتيح هذا النهج الشامل للمجتمعات المتأثرة بشكل مباشر بندرة المياه التأثير في صنع القرار.³⁴

• اتفاقية آرهوس في النرويج: بصفتها دولة موقعة على اتفاقية آرهوس، تدعم النرويج وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية وعمليات صنع القرار. مثال: خلال مراحل تخطيط مشاريع الطاقة الكهرومائية، يمكن للجمهور، بما في ذلك الجماعات البيئية، الوصول إلى التقييمات وتقديم الاعتراضات، مما يضمن الشفافية وحماية النظم الإيكولوجية المائية المحلية.³⁵

. الاعتراف والاحترام

يضمن هذا البعد من العدالة أن يكون لجميع أصحاب المصلحة صوت وأن يتم احترامهم في عمليات صنع القرار، كما يبرز ذلك سلم أرنستين (Arnstein's ladder) لمشاركة

36 Gwendolyn Blue, Marit Rosol and Victoria Fast, "Justice as Parity of Participation: Enhancing Arnstein's Ladder through Fraser's Justice Framework", Journal of the American Planning Association 85, no. 3 (2019) pp. 363–376, available at <https://doi.org/10.1080/01944363/2019.1619476>

37 National Library of New Zealand, "Change-Maker — The Whanganui River", available at <https://tinyurl.com/mr3p4yc6>

38 D. Mehta and N. K. Mehta, "Interlinking of Rivers in India: Issues and Challenges", Geo-Eco-Marina 19 (2013) pp. 137–144, available at https://journal.geoecomar.ro/geo-eco-marina/article/download/12_201356/

39 Martha C. Nussbaum, "Capabilities as Fundamental Entitlements: Sen and Social Justice", Feminist Economics 9, no. 2–3 (2003) pp. 33–59, available at <https://philpapers.org/archive/nuscaf.pdf>

40 Bureau of Ocean Energy Management (BOEM), "Clean Water Act (CWA)", U.S. Department of Interior, available at <https://tinyurl.com/5f63rbav>

31 Pieter Hamelink, "Environmental Policy and Fiscal Instruments in the Netherlands", Studies in Environmental Science 72 (1998), pp. 969–980, available at [https://doi.org/10.1016/S01667-80058\(98\)1116-](https://doi.org/10.1016/S01667-80058(98)1116-)

32 UN Economic Convention for Europe (UNECE), "Convention on Access to Information, Public Participation in Decision-Making and Access to Justice in Environmental Matters" (Aarhus Convention), 25 June 1998, available at <https://tinyurl.com/y4x78hmb>

33 European Commission, "Water Framework Directive", available at <https://tinyurl.com/2sfaxn35>

34 European Commission, "Public Participation in Relation to the Water Framework Directive: Guidance Document No 8", Publications Office, 2003, available at <https://tinyurl.com/2y2xtkmj>

35 Parmita Saha and Johannes Idsø, "New Hydropower Development in Norway: Municipalities' Attitude, Involvement and Perceived Barriers", Renewable and Sustainable Energy Reviews 61 (2016) pp. 235–244, available at <https://doi.org/10.1016/j.rser.2016.03.050>

تونس وجمعية فريقيا (Friguia)، جنبًا إلى جنب مع الخدمات الحكومية المحلية في دوز وجندوبة لتطوير مشاريع محددة تُعالج القضايا المحلية المتعلقة بالمياه والواحات والطاقة المتجددة. وكان الهدف من مقترحات هذه المشاريع هو دمجها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا للفترة 2021-2025 لولايتي قبلي وجندوبة، التي تُعالج الاحتياجات البيئية المحددة لهذه المناطق.⁴⁷

على الرغم من هذه المساهمات النشطة، يشير التقرير إلى أن وزارة الفلاحة والموارد المائية غالبًا ما تتعامل مع مشاورات منظمات المجتمع المدني على أنها مجرد إجراء شكلي.⁴⁸ ويتجلى هذا النمط في غياب المتابعة الجوهرية لتوصيات منظمات المجتمع المدني، بدون تحقيق تغييرات سياسية هامة وبدون الاستفادة من مساهمات ومشاورات تلك المنظمات. ويمكن تفسير هذه من منظور سُلّم أرنشتاين التشاركي، حيث تُحال مشاركات منظمات المجتمع المدني إلى الدرجات الرمزية الدنيا، مما يوفر وهماً بالمشاركة دون تأثير حقيقي أو سلطة في صنع القرار.

قد ينبع التردد في دمج رؤى منظمات المجتمع المدني من أولويات بيروقراطية راسخة أو من تصوّر لهذه المنظمات بوصفها أطرافًا ثانوية وليس كشركاء أساسيين في صياغة السياسات. وبالتالي، فإن هذه المشاورات، رغم أنها تفي شكليًا بمتطلبات الحوكمة التشاركية، إلا أنها تفشل في توفير الشفافية والمساءلة والتأثير الجوهري الذي تهدف منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقه.

تسلط هذه الحالة الضوء على مشكلة أوسع نطاقًا في إطار الحوكمة التشاركية في تونس، حيث يتم تشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني اسميًا، ولكن يتم تهميشها عمليًا. إنّ الدمج الانتقائي لتوصيات منظمات المجتمع المدني يحدّ من إمكانية وضع سياسات تعاونية تشاركية فعلية، خاصة في المجالات التي تتطلب معرفة محلية واسعة ومشاركة المواطنين، مثل إدارة الموارد المائية. من أجل نموذج تشاركي أكثر فعالية، سيكون من الضروري أن تنظر المؤسسات الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني كشركاء في صياغة السياسات وأن تأخذ مساهماتها في الاعتبار بشكل حقيقي في القرارات التشريعية النهائية.⁴⁹ وهذا لن يعزز حوكمة المياه في تونس فحسب، بل سيحسن أيضاً ثقة الجمهور والمساءلة في إدارة الموارد الحيوية مثل المياه، وبالتالي يعالج عنصرًا لا غنى عنه من عناصر العدالة الإجرائية.

3. دور منظمات المجتمع المدني في حوكمة المياه

1.3 منظمات المجتمع المدني من منظور الحكومة

يقدم التقرير الوطني لعام 2021 رؤى ثابتة حول مساهمات منظمات المجتمع المدني في حوكمة قطاع المياه في تونس، ويكشف عن مشاركتها النشطة والتحديات التي تواجهها في التأثير على السياسات الفعلية.⁴¹ بذلت منظمات المجتمع المدني في تونس، ولا سيما تلك التي تدافع عن حقوق المياه، جهودًا متضافرة للانخراط في عملية الإصلاح التشريعي لقانون المياه الجديد، حيث شاركت في الدراسات البرلمانية والمشاورات الإقليمية وحملات التوعية. ومع ذلك، فإن التنفيذ المحدود لتوصياتها يشير إلى أن هذه الجهود التشاركية غالبًا ما تكون شكلية، وغير مؤثرة.

كانت منظمات المجتمع المدني - مثل المرصد التونسي للمياه⁴² وسوليدار تونس⁴³ وجمعية نخلة⁴⁴ في طليعة المناصرة وتنظيم العرائض والفعاليات العامة للضغط من أجل إجراء تعديلات تضمن حقوق المواطنين في المياه. في عام 2021، وقّعت 91 منظمة من منظمات المجتمع المدني على عريضة تطالب بمراجعة مشروع قانون المياه، داعية إلى حماية أقوى وضمانات بيئية أشد.⁴⁵ كما تعاونت هذه المنظمات في تنظيم ورش عمل، مثل تلك التي نُظمت مع المرصد التونسي للمياه (OTE)، بهدف صقل التعديلات المقترحة على القانون. وعقدت هذه المنظمات المدنية مؤتمرًا صحفيًا في النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين،⁴⁶ وشاركت في ظهور إعلامي، وقدمت خطة عمل إلى الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الفلاحة، داعية إلى وضع إطار قوي لحقوق المياه.

علاوة على ذلك، يُوثق التقرير أمثلة على التعاون بين المنظمات في إطار المبادرات، مثل: «ديناميكية المياه» و«اتلاف المياه»، التي تهدف إلى تعزيز تأثير منظمات المجتمع المدني وتسهيل التنسيق في مجال الدعوة. على سبيل المثال، في إطار مشروع «المواطنة والحوكمة العادلة للموارد الطبيعية»، عملت منظمات المجتمع المدني مثل سوليدار

41 Office of Planning and Hydraulic Balancing, "National Report".

42 Observatoire Tunisien de l'Eau, "Home", available at <https://www.watchwater.tn/fr>

43 Solidar Tunisie, "Home", available at <https://www.solidar-tunisie.org/fr>

44 Association Nakhla, Facebook, available at https://www.facebook.com/nakhla.tn/?locale=fr_FR

45 Mohamed Marrouchi, "Charte de la Tunisie pour le Droit à l'Eau", Observatoire Tunisien de l'Eau, 7 November 2019, available at <https://tinyurl.com/yf53r2by>

46 Syndicat National des Journalistes Tunisiens (SNJT), "Home", available at <https://snjt.org/>

47 مكتب التخطيط والتوازنات الهيدروليكية، «التقرير الوطني»

48 مكتب التخطيط والتوازنات الهيدروليكية، «التقرير الوطني»

49 Building River Dialogue and Governance (BRIDGE), "Strengthening CSO Engagement in Water Governance: Government Perceptions and Strategies in the Ganges-Brahmaputra-Meghna Basin", International Union for Conservation of Nature (IUCN), 2018, available at <https://tinyurl.com/b37tsv8e>

صنع السياسات رمزية لا جوهرية، مما يؤدي إلى مزيد من التعبئة العامة.⁵² وتُسلط هذه الديناميكية الضوء على كيفية ظهور الاحتجاجات كعلامة قوية على الأصوات المهمّشة التي تُناضل من أجل العدالة والمشاركة الحقيقية عندما تفشل الآليات الرسمية في توفير هذه الفرص.

3.3. من يستفيد من سياسات المياه؟

تكشف السياسات والممارسات الحالية المتعلقة بالمياه في تونس عن تفاوتات صارخة في الوصول إلى المياه وتوزيع الفوائد، مما يخلق فائزين وخاسرين واضحين. ويُعد أحد أكثر الفوارق بروزاً هو الفارق بين المناطق الريفية والحضرية، إذ تواجه المجتمعات الريفية تحديات كبيرة في الوصول إلى المياه، كما أكد ذلك بيدرو أروخو أغودو، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصحي.⁵³ تتمتع المناطق الحضرية عمومًا ببنية تحتية أفضل ووصول أكثر موثوقية إلى المياه، في حين أن المجتمعات الريفية، ولا سيما صغار المزارعين، تعاني من عدم انتظام الإمدادات، وغالبًا ما يتم تهْميشها. وتؤدي هذه الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية إلى تفاقم عدم المساواة، ما يترك العديد من سكان الريف دون مصدر موثوق للمياه لتلبية احتياجاتهم اليومية والزراعية.

كما أن صغار المزارعين يجدون أنفسهم في وضع غير مواتٍ مقارنةً بالمستثمرين الكبار، الذين يحصلون على وصول تفضيلي إلى موارد المياه لمحاصيل عالية الدخل أو لأغراض التصدير. وتمتد هذه التفاوتات إلى المنافسة بين القطاعين الزراعي والصناعي، لا سيما في مناطق مثل قفصة، حيث تستهلك صناعة تعدين الفوسفات كميات هائلة من المياه، غالبًا على حساب الاحتياجات الزراعية المحلية.⁵⁴ بالإضافة إلى ذلك، يحصل قطاع المياه المعبأة في زجاجات⁵⁵ والصناعات التجارية الأخرى على حصص من المياه، كان من الممكن أن تخدم السكان المحليين.

يُظهر الإطار القانوني والمبادرات الأخيرة في مجال حوكمة المياه محاباةً للكيانات الرسمية، مثل الشركات الخاصة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والتعاونيات. كما تحظى المؤسسات المجتمعية التي أُقرت مؤخرًا بموجب مبادرة الرئيس،⁵⁶ بمعاملة تفضيلية وإمكانية أفضل للوصول إلى الموارد، مما يميزها عن المؤسسات الصغيرة التقليدية

2.3. الاحتجاجات كمؤشر على الظلم والاستبعاد

الاحتجاج السلمي وسيلةً ديناميكيةً وعامةً لممارسة حقوقنا الإنسانية. وعلى مرّ التاريخ، مكّنت الاحتجاجات الأفراد والجماعات من التعبير عن معارضتهم وآرائهم وأفكارهم، وكشف الظلم والانتهاكات، ومساءلة السلطات.⁵⁰

يمكننا استكشاف كيف أن انتشار الاحتجاجات يدلّ على وجود الظلم وغياب فرص المشاركة الحقيقية لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في حوكمة المياه في تونس. ويُعدّ الحق في الاحتجاج السلمي وسيلةً أساسيةً للمواطنين للتعبير عن معارضتهم والدفاع عن حقوقهم. تاريخيًا، كانت الاحتجاجات بمثابة منبئات مهمة للناس للتعبير عن عدم رضاهم، لا سيما عندما تفشل القنوات المؤسسية في تلبية الاحتياجات الملحة، أو عندما تكون آليات المشاركة العامة شكلية فقط.⁵¹ وعندما تُمنح المجتمعات فرصًا حقيقية للتأثير على السياسات، تنخفض مستويات الاحتجاج، حيث يشعر الناس بأن أصواتهم مسموعة وأن احتياجاتهم تنعكس في صنع القرار. ومع ذلك، على مستوى حوكمة المياه في تونس، تؤدي استجابة الحكومة المحدودة لمساهمات منظمات المجتمع المدني، والتعامل مع المشاورات بوصفها إجراءات رمزية فقط، إلى زيادة الإحباط وتصعيد المظاهرات العامة.

تعكس هذه الديناميكية الفشل في تحقيق عدالة الاعتراف، التي تتطلب الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة وإحترامهم بشكل حقيقي في عمليات صنع القرار - وهو مبدأ أساسي في سلم أرنشتاين التشاركي للمواطنين. ويوضح استمرار الاحتجاجات في جميع أنحاء تونس عواقب الإدماج الرمزي بدلًا من الإدماج الموضوعي: انفصال عميق بين صانعي السياسات والمجتمعات المحلية، واحتجاجات غير ملبّاة، وشعور متزايد بالاستبعاد عن المشاركة في حوكمة المياه. ولو تم إشراك المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية على نحو هادف، لكان بالإمكان أن تتحوّل هذه التحركات من أداة الملاذ الأخير إلى قوة تعاونية في صياغة سياسات منصفة.

في تونس، لا تُعدّ الاحتجاجات المتعلقة بندرة المياه وسوء إدارة الموارد مجرد ردود فعل على القضايا البيئية، بل هي أيضًا ردود فعل على الإقصاء الممنهج وغياب المساءلة من قبل الهيئات الحاكمة. وغالبًا ما تجد منظمات المجتمع المدني، التي تمثل المجتمعات المتضررة، أن مشاركتها في

52 Benedict Vigers and Ethan Sager, "Tunisia Water Crisis Fuels Frustration", Gallup, 5 April 2023, available at <https://tinyurl.com/2jn33uzd>

Add.1: Visit to Tunisia/29/OHCHR, A/HRC/51 53

54 Diane Robert, "Reportage à Redeyef : Derrière les Coupures d'Eau, les Horizons Bouchés du Phosphate", Nawaat, 31 Mars 2017, available at <https://tinyurl.com/34nyhvu8>

55 فريق التحرير، «محاكمة أربعة فلاحين احتجوا ضد رخصة تنقيب مياه في سليانة»، رصد التونسية، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، متاح على <https://tinyurl.com/y99t8x67>

56 جيهان نصري وماهر الذهبي، «الشركات الأهلية: كيف أصبح الحلم الرئاسي مهمة الدولة»، رصد التونسية، 10 تشرين أول/أكتوبر 2024، متاح على <https://tinyurl.com/5dn3mv9t>

50 Amnesty International, "Protect the Protest! Why We Must Save Our Right to Protest", Amnesty International, 19 July 2022, available at <https://www.amnesty.org/en/documents/act302022/5856/en/>

51 Thomas Carothers and Richard Youngs, "The Complexities of Global Protests", Carnegie Endowment for International Peace, 8 October 2015, available at <https://tinyurl.com/3kcfjcr3>

والمعايير القابلة للتطبيق. ويُعالج هذا النهج متعدد الأبعاد هيمنة الحوكمة التكنوقراطية والمتمحورة حول الموارد، مع التركيز على العدالة والحوافز النظامية.

2. أدوات البحث

1.2. المقابلات شبه المنظمة

تم اختيار المقابلات شبه المنظمة لتحقيق توازن بين الهيكلية والمرونة، مما يسمح باستكشاف متعمق لوجهات نظر المشاركين مع استيعاب وجهات النظر المتنوعة. وتُعدّ هذه الطريقة مناسبة بشكل خاص لالتقاط رؤى دقيقة ومُعمّقة حول تصورات العدالة، وديناميات أصحاب المصلحة، والمشاركة في حوكمة المياه.

وشملت المجموعات المستهدفة التي نظمت منظمات المجتمع المدني وصانعي السياسات وقادة المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة. وقدم أصحاب المصلحة هؤلاء وجهات نظر متنوعة، تمتد من تحديات المناصرة إلى تجارب عدم المساواة التي يعيشونها. واستكشفت المقابلات تصورات العدالة، والعوائق التي تحول دون المشاركة، وتأثيرات التفاوتات المائية، وفعالية منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات والخطاب العام. وتم استخدام الترميز الموضوعي وتحليل أصحاب المصلحة لتحليل البيانات، ما كشف عن رؤى متعلقة بالعدالة في حوكمة المياه. ويُحدّد الترميز الموضوعي الأنماط المتكررة في روايات أصحاب المصلحة، بينما يرسم تحليل أصحاب المصلحة خريطة لديناميات القوة والاختلالات التي تؤثر في عمليات صنع القرار. ويضمن هذا النهج المُنهج تحقيق نتائج قابلة للتنفيذ ومستندة إلى مبادئ العدالة.

2.2. الاجتماعات التشاورية

عُقدت اجتماعات تشاورية للتحقق من صحة نتائج المقابلات وصقلها من خلال مناقشات جماعية مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وممثلو المجتمعات المحلية وصانعو السياسات. وشكّلت هذه الاجتماعات منابر للتحقق من مدى دقة البيانات، وتعزيز الحوار حول التحديات المتعلقة بالعدالة، وبناء توافق حول توصيات قابلة للتنفيذ. وقد عُقدت الاجتماعات في مناطق مختلفة، واعتمدت أساليب تشاركية لتشجيع الحوار المفتوح والشمولية. وركّزت الاجتماعات على صياغة توصيات تُعالج اختلالات توازن القوى وتُعزّز اتخاذ القرارات بشكل عادل. وستُعزّز نتائج هذه المشاورات قابلية تعميم النتائج من خلال ضمان اتساقها مع قضايا الحوكمة الأوسع نطاقاً في تونس.

والعمل الزراعي غير الرسمي. يُعمّق هذا التفضيل في الأطر القانونية وتوزيع الموارد الفجوة، مما يترك المؤسسات غير الرسمية أو ذات الهيكل التقليدي في وضع غير مواتٍ بشكل كبير، مع وسائل محدودة للتنافس أو لتأمين حصتها من موارد المياه.

تؤدي هذه السياسات إلى استمرار دورة يستفيد منها المستثمرون الأكثر ثراءً وسكان المدن والهيئات التي تحظى بمعاملة تفضيلية قانونية. ومن ناحية أخرى، يتم تهميش صغار المزارعين والمجتمعات الريفية والمؤسسات غير الرسمية، إذ يفتقرون إلى وصول موثوق للمياه ويواجهون عوائق متزايدة أمام الاستدامة والتنمية. ويعكس هذا فشلاً بيئياً في العدالة التوزيعية، حيث لا تُوزع الموارد المائية وفقاً للحاجة أو للإنصاف، وكذلك في العدالة الاعترافية، حيث يتم تجاهل الحقائق المحددة وحقوق الفئات المهمشة في القرارات السياسية.

المنهجية

1. الثغرات في الأدبيات

تتبنى هذه الدراسة إطار عمل متعدد الأبعاد للعدالة (العدالة التوزيعية، والإجرائية، والاعترافية، وعدالة القدرات) لتحليل أوجه عدم المساواة في حوكمة المياه في تونس، ومعالجة الثغرات في الأدبيات الحالية من خلال نهج محلية تركز على أصحاب المصلحة. وفي حين أن الدراسات السابقة غالباً ما تُعتمد الاتجاهات الوطنية أو العالمية، تركز هذه الدراسة على التفاوتات الإقليمية، ولا سيما الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تواجه المناطق الريفية تجاهلاً منهجياً مقارنة بالمراكز الحضرية، التي تعتمد على هيئات إدارة المياه المحدودة الموارد. كما تنتقد الدراسة التأثير المحدود لسياسات منظمات المجتمع المدني، التي غالباً ما يتم تهميش دعواتها بسبب الحوكمة التكنوقراطية والتهميش السياسي. ومن خلال تجسير الفجوات، تقوم المنهجيات بتجميع الأدوات النوعية لقياس الخبرات المعيشية وديناميكيات القوى والثغرات، تجمع المنهجية بين أدوات نوعية لالتقاط التجارب المعيشية، وديناميات السلطة، والتغلب على الحوافز السياسية.

في حين أن الدراسات الحالية حول حوكمة المياه غالباً ما تركز بشكل ضيق على العدالة التوزيعية، يجب أن يأخذ التحليل الشامل في الاعتبار أبعاداً أخرى، مثل العدالة الاعترافية والإجرائية وعدالة القدرات. وتتضمن العدالة الاعترافية الاعتراف بالاحتياجات والمساهمات الفريدة للمجموعات المهمشة، بينما تؤكد العدالة الإجرائية على المشاركة العادلة في صنع القرار. وتُقيّم عدالة القدرات ما إذا كانت المجتمعات المحلية تملك الموارد والفرص اللازمة لاستخدام المياه بشكل عادل. وستوجّه هذه الأبعاد تحليل إطار حوكمة المياه في تونس، مع المقارنة بأمثال دولية لتحديد الدروس

3.2. دراسة حالة

المعلومات التي تم جمعها. في هذا البحث، تم تطبيق الترميز الموضوعي لتصنيف تصورات أصحاب المصلحة، وتعريفاتهم، وتجاربهم المتعلقة بالعدالة المائية. تم تنظيم التحليل حول الأبعاد الأربعة الرئيسية للعدالة: العدالة التوزيعية والإجرائية والاعترافية والقدرات. من خلال تخصيص حقول دلالية ذات صلة لكل بُعد، يمكننا تتبع الكيفية التي يصوغ بها مختلف أصحاب المصلحة قضايا العدالة، والجوانب التي يركزون عليها، ومواضع تباين وجهات نظرهم أو تداخلها. تعمل مصفوفة الترميز على تفعيل المبادئ المجردة للعدالة وترجمتها إلى انتقادات سياسية ملموسة، مثل عدم التوافق بين أولويات المانحين واحتياجات المجتمع.

تضمنت عملية الترميز عدة خطوات:

- جمع البيانات.
- تحديد الكلمات المفتاحية: تحديد المصطلحات والعبارات والمفاهيم التي يستخدمها المشاركون بشكل متكرر والتي تتوافق مع أبعاد محددة للعدالة.
- التصنيف: تخصيص هذه المصطلحات لمجموعات موضوعية ضمن أبعاد العدالة الأربعة.
- التحليل والتفسير: فحص التكرار والسياق والعلاقات بين المصطلحات المرّمزة للكشف عن رؤى حول وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن العدالة المائية.
- يوضح الجدول 2 تنظيم المجال المعجمي والدلالات المرتبطة بكل بُعد من أبعاد العدالة.

قدّمت دراسات الحالة رؤى تفصيلية حول قضايا محددة تتعلق بالحوكمة والعدالة. وشملت معايير الاختيار المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني، وتمثيل قضايا العدالة الأوسع نطاقًا، وتوافر البيانات. وشملت دراسات الحالة المقترحة مناطق ريفية مثل القيروان، ومراكز حضرية مثل تونس، ومناطق صناعية مثل حوض التعدين في قفصة. وتوضح هذه المناطق تحديات متنوعة، من نقص المياه في الزراعة إلى التفاوتات الحضرية في الأسعار وجودة الخدمات، والنزاعات الصناعية حول توزيع الموارد. وسُيُشكّل إطار العدالة التوزيعية والإجرائية وعدالة القدرات أساسًا للتحليل.

لضمان قابلية تعميم نتائج دراسة الحالة، تحدّد المقارنة التحليلية القواسم المشتركة والدروس المستفادة عبر السياقات المختلفة. ويستخدم هذا التجميع في وضع توصيات على المستوى الوطني، والمساهمة في إطار متماسك لتحسين حوكمة المياه. علاوة على ذلك، يستكشف البحث كيف يمكن للنتائج أن تُسهم في معالجة اختلالات التوازن في القوى بين أصحاب المصلحة وتعزيز عمليات صنع القرار العادلة.

4.2. منهجية الترميز المواضيعي

تم استخدام منهجية الترميز المواضيعي لتحليل البيانات النوعية بشكل منهجي من خلال تحديد الأنماط المتكررة والموضوعات الرئيسية والعلاقات المفاهيمية داخل

الجدول 2: مصفوفة الترميز المواضيعي

بُعد العدالة	المجال المعجمي (الحقل الدلالي)
العدالة التوزيعية (المكان والكمية)	التخصيص، التوزيع، الإنصاف، الموارد، الوصول، الندرة، التوافق، الحصص العادلة، حقوق المياه، البنية التحتية، العرض والطلب، الجفاف، الإفراط في الاستخدام، الامتيازات، التهميش، إعادة التوزيع، الكفاءة، استخراج المياه.
العدالة الإجرائية («من» هو الحاكم و«كيفية» الحوكمة)	المشاركة، الشفافية، صنع القرار، المساءلة، التشاور، السياسة، التنظيم، الحوكمة، التمثيل، ديناميات السلطة، الإدماج، التفاوض، سيادة القانون، البيروقراطية، جلسات الاستماع العامة، أصحاب المصلحة، الدعوة، الحواجز المؤسسية.
العدالة الاعترافية (الحد الأدنى الأساسي)	الهوية، الاعتراف، المجموعات المهمشة، حقوق السكان الأصليين، الإقصاء الاجتماعي، الأهمية الثقافية، المعرفة التقليدية، التمييز، احتياجات المجتمع، المعرفة المحلية، التفاوتات بين الجنسين، الريف مقابل الحضر، التمثيل الناقص، العدالة الاجتماعية، الأقليات.
عدالة القدرات (رفاهية الإنسان)	سبل العيش، الرفاه، الاستدامة، الفرص، التمكين، التنمية، الحراك الاجتماعي، الاستقرار الاقتصادي، الأمن الغذائي، الصحة، التعليم، الاحتياجات الأساسية، جودة الحياة، التكيف، المرونة، الاكتفاء الذاتي، الضعف.

مما يجعلهم يشعرون بأنهم «مواطنين من الدرجة الثانية».

«نحن محاطون بالمياه، بين سدود بربرة وبوهرتما وبني متير، لكننا نشاهدها تتدفق عبر الأنابيب إلى أماكن أخرى، مثل نابل وتونس. ألسنا مواطنين حقيقيين؟ إذا لم تكن كذلك، فليخبرونا، حتى تتمكن من الذهاب للعيش في بلد يحترمنا».⁵⁷

في القيروان، التي تمر بمرحلة بيئية شبه قاحلة، يُنظر إلى الظلم على أنه قضايا متعددة ومتداخلة. في حين يتم تخصيص الموارد المائية للأعمال الزراعية، يكافح صغار المزارعين لتأمين المياه الكافية لمحاصيلهم، وغالبًا ما يُحرمون من الحصول على تصاريح لحفر الآبار بحجة أن أراضيهم تقع ضمن «المنطقة الحمراء». يُنظر إلى هذا القيد على أنه تطبيق انتقائي للوائح التنظيمية يزيد من تهميش أولئك الذين يمتلكون موارد أقل.

«بصفتي مزارعة شابة في القيروان، أطلب موافقة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية للحصول على ترخيص حفر بئر. يمتلك المستثمرون آبارًا ومياهًا وإنتاجًا كبيرًا من الخضروات في جميع أنحاء أراضي المحيطة بي، لكنهم يحرمونني من إمكانية حفر البئر، بدعوى أن منطقتي تقع في 'المنطقة الحمراء'. فهم يوزعون المياه بناءً على معايير أخرى غير الإنصاف أو الحقوق».⁵⁸

وما يزيد من الشعور بالظلم هو وجود أكثر من ست شركات للمياه المعدنية تعمل في المنطقة؛ الأمر الذي يمثل تناقضًا صارخًا بالنسبة للسكان الذين يعانون من انقطاع المياه بشكل مزمن، وبالتالي من العطش الشديد في منازلهم. إن قرار الدولة بتخصيص موارد مائية عالية الجودة للتعبئة التجارية، في حين أن المجتمعات المحلية لا تزال محرومة من الوصول إلى المياه الأساسية، يُفاقم إحباط الجمهور ويبرز ما يُنظر إليه على أنه إعطاء الأولوية للربح على حساب المجتمع.

وفي الوقت نفسه في منطقة قفصة القاحلة، يمثل تخصيص كميات هائلة من المياه لشركة فسفاط قفصة ظلمًا صارخًا، في حين يتعرض سكان المدن لانقطاعات متكررة في إمدادات المياه. يجسد هذا السيناريو تناقضًا عميقًا، يتمثل في استغلال مورد حيوي لتحقيق مكاسب صناعية على حساب تلبية الاحتياجات المنزلية الأساسية.

في نهاية المطاف، توضح هذه الاختلافات كيف أن أوليات صانعي القرار إما تُعزز أو تتغاضى عن مفهوم العدالة المائية، مقابل ما يعتبره أصحاب المصلحة أنفسهم عادلًا وضروريًا. هذا الاختلاف في الفهم يمهد الطريق لمزيد من أهمية دراسة كيفية تحديد أولويات المياه ومن يملك القدرة على التأثير فيها.

سيسمح هذا النهج المنظم بإجراء تحليل دقيق لكيفية تصور مختلف أصحاب المصلحة للعدالة وتجربتهم لها في سياق حوكمة المياه. من خلال الترميز المنهجي للبيانات النوعية ضمن هذه الفئات المواضيعية، تكشف الأبحاث عن الاتجاهات الرئيسية، والتفاوتات الإقليمية، وديناميات القوة، ما يؤدي في النهاية إلى توجيه توصيات قابلة للتنفيذ من أجل حوكمة مياه عادلة.

النتائج والمناقشات

1. العدالة المائية: تعريفات متعددة عبر مجموعات أصحاب المصلحة

يبدو أن مفهوم العدالة المائية يختلف بشكل كبير بين أصحاب المصلحة، ما يعكس اختلاف أدوارهم واحتياجاتهم ومستويات فهمهم. وتزيد هذه الاختلافات من تعقيد تعريف العدالة في سياق يتسم بالتفاوتات في الوصول إلى المياه وحوكمتها.

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، يتم تأطير العدالة المائية إلى حد كبير من خلال منظور المساواة في الوصول إلى مياه الشرب للجميع. ومع ذلك، فإن منظورهم يتجاوز مجرد التوزيع؛ فهم يؤكدون على بُعد الاعتراف والاحترام في العدالة، ويدعون إلى الاعتراف بالمجتمعات المهمشة والتفاوتات التاريخية التي تؤثر على وصولها إلى موارد المياه.

على العكس من ذلك، يولي المزارعون، ولا سيما أولئك الذين لديهم بالفعل إمكانية الوصول إلى مياه الشرب، الأولوية للبعد القائم على القدرات في فهم العدالة. فهم يؤكدون حقهم في استخدام المياه للأغراض الزراعية، على غرار الشركات الزراعية التي تستفيد من أنظمة الري الواسعة النطاق. وهذا يعكس تصورًا للعدالة متجذرًا في الوصول المنصف إلى الموارد الإنتاجية، ما يسلط الضوء على التفاوت بين صغار المزارعين والشركات التجارية الكبيرة.

من الناحية النظرية، تُوصف العدالة المائية عمومًا من خلال الأبعاد الأربعة المترابطة، غير أن تجارب الأطراف المعنية تكشف عن فهمٍ مُجرّدٍ لهذه الأبعاد، غالبًا ما يتم التركيز على أحدها على حساب الأبعاد الأخرى، استنادًا إلى اهتماماتهم المباشرة.

علاوة على ذلك، يختلف تعريف العدالة المائية أيضًا باختلاف السياق الجغرافي والمناخي. في جندوبة، وهي منطقة رطبة وتضم بنية تحتية واسعة من السدود، أعرب المشاركون في المقابلات عن شعورهم بالظلم، إذ أنه على الرغم من الوفرة الظاهرة للمياه، يسود إحساس بانعدام العدالة الإجرائية، فهم يشعرون بأنهم مستبعدون من عمليات صنع القرار، ويعتقدون أن مياه منطقتهم تُمنح أولوية لمناطق أخرى،

57 ناشط مجهول الهوية، تمت مقابلته في جندوبة، العتة، كانون الثاني/يناير 2025

58 استشارة مجهولة الهوية، رصد تونس، اجتماع مع مزارع في القيروان، شباط/فبراير 2025

من أهميتها الاقتصادية، على المياه على حساب صغار المزارعين والمجتمعات المحلية. وبالمثل، ينبغي تقليل أولوية الاستخدام الصناعي، لا سيما للصناعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وتسبب التلوث مثل شركة فسفاط قفصة، من أجل حماية الاحتياجات الأساسية.

يمكن أن يؤدي تنفيذ هذه الأولويات من خلال سياسات عامة فعالة إلى إرساء الأساس للعدالة المائية في تونس.

2.2. أبعاد العدالة المائية: متماسكة أم متراكبة؟

كشفت منهجية الترميز المطبقة على بيانات المقابلات أن المصطلحات اللغوية التي استخدمها المشاركون في المقابلات يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات: (أ) المخاوف التوزيعية، حيث كانت الكلمات المتعلقة «بالوصول» و«الإنصاف» و«الندرة» هي الأكثر بروزاً؛ (ب) العدالة الإجرائية والاعترافية، المُتَّسِمة بالإشارة إلى «المشاركة» و«الاستبعاد» و«التهميش»؛ و(ج) العدالة القائمة على القدرات، حيث سلَّط المشاركون في المقابلات الضوء على «التمكين» و«الاستقلالية» و«بناء القدرات». تشير هذه المجموعات إلى أن العدالة المائية، رغم تعدد أبعادها، تُختبر ويُعبّر عنها من خلال أولوياتٍ مُتراكبة تعكس الشواغل المادية الملحة قبل الجوانب الإجرائية والهيكلية.

ورغم أن الأبعاد الأربعة للعدالة المائية غير قابلة للفصل نظرياً، فإنها تبدو مُتراكبة في الممارسة العملية في تونس:

- العدالة التوزيعية: البعد الأكثر أهمية. عندما يغيب التوزيع العادل، تفقد المشاركة معناها. وغالباً ما يؤدي غياب التوزيع المنصف إلى الاستبعاد من صنع القرار وعدم الاعتراف.
- العدالة الإجرائية والاعترافية: على الرغم من أن المشاركة والاعتراف عنصران حيويان، غالباً ما ينظر إليهما أصحاب المصلحة بوصفهما أمرين ثانويين. يشعر الكثيرون أن الانخراط الحقيقي في صنع القرار يصبح غير ذي صلة في غياب العدالة التوزيعية.

العدالة القائمة على القدرات: إن تعزيز قدرة المجتمعات على الاستفادة الكاملة من موارد المياه يشكّل هدفاً طويل الأمد، تُقوّضه الحواجز الاجتماعية والاقتصادية السياسية.

«لا أريدُ المشاركة. أريد فقط الحصول على المياه بشكل عادل مثل أي شخصٍ آخر. الحكومة تعلم جيداً أننا لا نملكُ المياه، ومن واجبها توفيرها لنا. وإذا طلبوا مني أن أقول المزيد، فماذا يمكنني أن أقول غير أننا لا نملك المياه»⁶⁰

يبرز التنوع في تفسيرات أصحاب المصلحة للعدالة المائية التعقيد المتأصل في هذا المفهوم. وهو يشير إلى أن التوصل إلى تعريف مشترك ومقبول عالمياً قد يكون غير عملي نظراً للواقع الاجتماعي والاقتصادي المختلف لكل مجموعة وأدوارها وتجاربها. بدلاً من السعي إلى فهم واحد، قد يكون النهج الأكثر إنتاجية هو قبول هذا التعدد واعتبار العدالة عملية ديناميكية وحساسة للسياق. يؤكد هذا التعقيد أيضاً على حاجة صانعي القرار إلى الانخراط بعمق مع المجتمعات المحلية، وفهم واقعها الحقيقي بدلاً من تطبيق سياسات من الأعلى إلى الأسفل وسياساتٍ «واحدة تناسب الجميع». تشير التباينات بين أطر العدالة النظرية والتصورات على أرض الواقع إلى فجوات حرجة، إن لم تتم معالجتها، تؤدي إلى زيادة مخاطر استمرار التفاوتات بدلاً من حلها. في نهاية المطاف، لا ينبغي أن تقتصر العدالة المائية على التعريفات الأكاديمية أو الموجهة من قبل السياسات؛ بل يجب أن تلقى صدى لدى المجتمعات التي تتأثر مباشرة بسياسات توزيع المياه والوصول إليها.

2. أولويات استخدام المياه لتحقيق العدالة المائية

لا تقتصر العدالة المائية على الوصول العادل فحسب، بل تشمل أيضاً إعطاء الأولوية لاستخدام المياه لتلبية الاحتياجات الأساسية مع احترام العدالة الاجتماعية. يتناول هذا الجزء جانبين: (أ) إعطاء الأولوية لاستخدام المياه وفقاً لمبدأ «العدالة المائية» و(ب) التطبيق العملي لأبعاد العدالة الأربعة في تونس.

1.2. تحديد أولويات استخدام المياه

تُعدّ مياه الشرب أولوية قصوى، استناداً إلى الحق الأساسي في الحياة والكرامة. يجب ضمان الحصول على مياه كافية وجيدة وبأسعار معقولة ومتوفرة باستمرار للجميع. بعد ذلك، تصبح المياه اللازمة لإنتاج الغذاء، خاصة بالنسبة للمزارعين الصغار الذين يزودون الأسواق المحلية في المقام الأول، أمراً ضرورياً. يلعب هؤلاء المزارعون دوراً حاسماً في ضمان السيادة الغذائية المحلية، لكنهم يظلون عرضة لخطر ندرة المياه.

«لا يحق للحكومة قانونياً أو أخلاقياً أو منطقياً أن تمنح المياه لصناعات المياه المعبأة في زجاجات بينما تحرمنا منها. وفي المنطقة نفسها، تسمح للاستثمارات الزراعية الثرية بحفر ثلاثة أو أربعة آبار، ثم تخبرنا أننا في 'منطقة حمراء' ولا يمكننا الحصول على المياه. وهذا بالضبط سبب ارتفاع أسعار المحاصيل: لأننا نحن الذين نزرع الأسواق المحلية لم نعد نملك المياه الكافية لإنتاجها»⁵⁹

لا ينبغي أن تحصل المؤسسات الزراعية الكبيرة، على الرغم

ذات الدخل المنخفض من أجل تحمّل تكاليف المياه، خاصة عندما ترتفع الأسعار بسبب الخصخصة أو مشكلات البنية التحتية. وغالبًا ما يؤدي عجزها عن الدفع إلى قطع إمدادات المياه عنها، مما يحرمها من حق أساسي ويعرّز دوامة الفقر.

النساء وعدم المساواة بين الجنسين: في العديد من المجتمعات الريفية، تقع على عاتق النساء المسؤولية الأساسية عن تأمين المياه للاستخدام المنزلي، الأمر الذي يتطلب في كثير من الأحيان السير لمسافات طويلة. ولا تقتصر هذه المسؤولية على الحد من مشاركتهن الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل تُعرضهن أيضًا لمخاطر صحية وتهديدات أمنية. وعلى الرغم من دورهن الحاسم في إدارة المياه، تُستبعد النساء عادةً من عمليات صنع القرار.

المهاجرون واللاجئون: غالبًا ما يفتقر المهاجرون، ولا سيما أولئك الذين لا يتمتعون بوضع قانوني، إلى الوصول الرسمي إلى الخدمات العامة، بما في ذلك المياه. ويجعلهم وضعهم المهتمش عرضةً للاستغلال والمزيد من الإقصاء. في المستوطنات غير الرسمية، حيث الخدمات الأساسية نادرة، يُضطرون إلى الاعتماد على مصادر مياه غير كافية، مما يعرّض صحتهم وكرامتهم للخطر.

«ربما لا يتحدث الناس كثيرًا عن اللاجئين والمهاجرين، لكنهم يعانون أيضًا، وأحيانًا أكثر من غيرهم. في أماكن مثل صفاقس والعمروّة، لا توجد مياه لهم - بكل بساطة. وأعتقد أن هذا الأمر أكثر خطورة لأن جزءًا كبيرًا من المواطنين التونسيين أنفسهم لا يعترفون تمامًا بهذا الحق».⁶²

تُظهر هذه الطبقات المتداخلة من الظلم أن معالجة العدالة المائية في تونس تتطلب نهجًا شاملاً يتجاوز التوزيع العادل للمياه. تُظهر النتائج أن صانعي القرار، سواء عن قصد أو عن غير قصد، غالبًا ما يفرضون عبء الظلم على الفئات الأكثر ضعفًا بسبب تهميشها المسبق. يجب أن تواجه سياسات المياه التفاوتات الهيكلية الأوسع نطاقًا التي تجعل هذه المجتمعات غير مرئية في عمليات صنع القرار. إن ضمان المشاركة الشاملة والاعتراف بالاحتياجات الفريدة للفئات المهتمشة أمر ضروري لأي حل شامل.

تؤكد التفاوتات في توزيع المياه بين الشركات الزراعية والمزارعين الصغار، وكذلك بين المستخدمين الصناعيين والمجتمعات المحلية، على نمطٍ أوسع من الظلم الاجتماعي والاقتصادي. وتعكس هيمنة العدالة التوزيعية باعتبارها الشاغل الرئيسي، الحاجة الملحة إلى تحسيناتٍ فوريةٍ وملموسة في الوصول إلى المياه. ومع ذلك، فإن تجاهل العدالة الإجرائية والاعترافية والقائمة على القدرات ينطوي على خطر تعزيز هذه الاختلالات على المدى الطويل. ومع انتقالنا إلى الجانب التالي، يتضح أن استمرار مظاهر الظلم المائي غالبًا ما تتقاطع مع أشكالٍ أوسع من التمييز، مما يسلب الضوء على تعقيد تحقيق العدالة الشاملة في مجال المياه في تونس.

3. مظالم المياه والتمييز المزدوج

لا تقتصر مظالم المياه في تونس على سوء التوزيع أو فشل السياسات فحسب؛ بل هي متشابكةٌ بعمق مع أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقًا التي تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المهتمشة. غالبًا ما تواجه هذه الفئات عبئًا مزدوجًا أو حتى ثلاثيًا من التهميش: فهي مستبعدةٌ بالفعل من الحقوق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، ويُضيف ضعفها أمام مظالم المياه طبقةً إضافية من الهشاشة. واستنادًا إلى المقابلات التي أجريت، يبدو أن الظلم المائي غالبًا ما يظهر كضعفٍ من الدرجة الثانية أو الثالثة، يفرضه الواقع على الأفراد الذين يعانون بالفعل من أشكالٍ أخرى من الإقصاء.

«لن ترى أبدًا الأثرياء أو أصحاب النفوذ السياسي يعانون من انقطاع المياه كما نعانينا نحن. فدائمًا ما يتحمّل عبء المعاناة الفقراء والسكان الريف. حتى هنا، إذا كان لديك المال، يمكنك حفر بئر خاص بك والعيش براحة. أما إذا لم يكن لديك المال، فيُقال لك أن تنتظر، وأن تعتمد على الدولة، وأن تُعاني في صمت».⁶¹

يخلق هذا التأثير التراكمي دورةً تُحاصر فيها الفئات المهتمشة في وضع غير مواتٍ مستمر، عاجزةً عن الإفلات من الآثار المرعبة للظلم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

الهشاشة المتداخلة:

المجتمعات الريفية: تعاني المناطق الريفية في تونس، خاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، من تخلفٍ مزمن ونقصٍ في الخدمات العامة الأساسية. إن غياب بنية تحتية مائية موثوقة ليس مجرد علامة إهمال الدولة، بل هي آلية تُكثّر التهميش الاجتماعي والاقتصادي. يضطر العديد من سكان الريف إلى الاعتماد على مصادر مياه غير آمنة أو متقطعة، مما يزيد من المخاطر الصحية.

السكان المحرومون اجتماعيًا واقتصاديًا: تكافح الأسر

لا يُولون أولوية حقيقية لتحقيق العدالة المائية أو لضمان الحق الأساسي في الحصول على المياه. بل إن تركيزهم يظل منصبًا على فتح أسواق جديدة، وتوسيع فرص الاستثمار، واستغلال الموارد الطبيعية لتونس في سياق التحول العالمي للطاقة، دون اكتراث فعلي بالنقص الحاد في المياه والطاقة الذي تعاني منه تونس.

يبدو أن استراتيجيات المانحين الدوليين تتجاهل الاحتياجات الفورية للسكان من مياه الشرب الآمنة والمتاحة وبأسعار معقولة. ومن خلال إعطاء الأولوية للقطاعات التي تتماشى مع التحرير الاقتصادي أو الخصخصة المحتملة، قد تؤدي هذه المؤسسات من غير قصد إلى تعميق الظلم المائي بدلاً من التخفيف منه. إن التركيز على المكاسب الاقتصادية، بدلاً من إعطاء الأولوية للاحتياجات البشرية، يُعزّز المجتمعات الضعيفة، التي هي بالفعل مستبعدة من الوصول العادل إلى الموارد، لمزيد من التهميش.

5. الاندماج الرمزي أم الحوكمة التشاركية؟ دور المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في سياسة المياه

تشير نتائج البحث إلى وجود تصور واسع بين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بأن مشاركتهم في إدارة المياه غالبًا ما تكون رمزية أكثر منها جوهرية. فرغم وجود آليات للتشاور، فإنها غالبًا ما تُصمّم كإجراءات شكلية أو أحادية الاتجاه، بدلاً من كونها فرصًا حقيقية للمشاركة في صنع القرار. وقد يرجع التردد في الأخذ برؤى منظمات المجتمع المدني إلى أولويات بيروقراطية راسخة، أو إلى النظر إليها كأطراف ثانوية لا كشركاء أساسيين في تطوير السياسات. ونتيجة لذلك، فإن هذه المشاورات، رغم استيفائها الشكلي لمتطلبات الحوكمة التشاركية، تفشل في تحقيق الشفافية والمساءلة أو إحداث تأثير جوهري تسعى إليه منظمات المجتمع المدني.

غالبًا ما يمتنع صانعو القرار عن التعاون الهادف مع منظمات المجتمع المدني لأنهم يرون أنها تفتقر إلى الخبرة الفنية اللازمة لفهم التحديات المعقدة التي تنطوي عليها إدارة المياه. في هذا الإطار، يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها عوائق أكثر منها شركاء: فهي جهات فاعلة يُعتقد أنها تباطئ أو تُعرقل المشاريع دون تقديم بدائل قابلة للتطبيق من الناحية الفنية. هذا التحيز التكنوقراطي يصور منظمات المجتمع المدني على أنها «غير مطلعة»، مما يقوض شرعيتها في المناقشات التي يهيمن عليها عادة المهندسون والاقتصاديون أو الخبراء اللوجستيون.

ويصمّم الخطاب السياسي هذه الريبة، خاصة بعد موجات التخوين التي أطلقتها رئاسة الجمهورية. ويصوّر هذا الخطاب منظمات المجتمع المدني على أنها متوافقة مع المصالح

4. دور المانحين الدوليين والقروض الخارجية المتعددة الأطراف

يلعب المانحون الدوليون والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الأفريقي للتنمية، وصندوق النقد الدولي، والإتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للاستثمار، دورًا هامًا في تشكيل سياسات المياه والبنية التحتية في تونس. ومع ذلك، غالبًا ما تُقدم تدخلاتهم الأولوية للمشاريع ذات الإمكانيات الاقتصادية، مع التركيز على القطاعات التي يمكن أن تجذب الاستثمارات الخاصة، أو تفتح الأبواب أمام الشركات متعددة الجنسيات، أو تتطلب نقلًا للتكنولوجيا. وبدلاً من ضمان وصول المواطنين إلى المياه بشكل مباشر، سواء كأفراد أو كمجموعات، يميل هؤلاء المانحون إلى تمويل مشاريع واسعة النطاق يُنظر إليها على أنها ذات جدوى اقتصادية.⁶³

ومن الأمثلة الواضحة على هذا النهج الاستثمارات الضخمة في محطات تحلية مياه البحر. وعلى الرغم من القروض الكبيرة المخصصة لهذه المشاريع، هناك حقيقتان مهمتان تكشفان عدم ملاءمة هذا الحل لتونس بالكامل. أولاً، تعاني شبكة توزيع المياه في الدولة من خسائر تصل إلى 30 بالمائة بسبب البنية التحتية المهترئة والاستخدام غير القانوني، وهي كمية تفوق بكثير ما يمكن أن تنتجه محطات التحلية. ومعالجة هذه العيوب في البنية التحتية ستحدث تأثيرًا فوريًا على توافر المياه. ثانيًا، تواجه تونس عجزًا في الطاقة، بينما تحلية المياه عملية تستهلك الكثير من الطاقة، مما يثير تساؤلات حول استدامة وكفاءة هذه الاستثمارات. علاوة على ذلك، تتعرض تونس لضغوط متزايدة، لا سيما من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، لتوقيع اتفاقيات إنتاج الهيدروجين الأخضر، وهي عملية تتطلب كميات كبيرة من المياه - خاصة المصادر غير التقليدية مثل المياه المحلاة - والطاقة المتجددة. وعلى الرغم من تقديمها غالبًا كمشاريع منفصلة، فإن الدفع نحو الهيدروجين الأخضر يُوجّه عمليًا الاستثمار في البنية التحتية للتحلية، غالبًا من دون مراعاة كافية لاحتياجات المياه المحلية أو الاعتبارات المتعلقة بالعدالة.

تُظهر هذه الموارد، التي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين التونسيين، أنها تُوجّه بدلاً من ذلك نحو مشاريع صناعية وموجهة للتصدير. إن التركيز على مصادر المياه غير التقليدية،⁶⁴ مثل مياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة، يؤكد بشكل أكبر أن هؤلاء المانحين

63 Houcine Rhili, "The World Bank's Water and Sanitation Policies in Tunisia: Privatisation at the Expense of Fundamental Rights", Transnational Institute (TNI), 28 September 2023, available at <https://tinyurl.com/3ufd43nz>

64 World Bank, "Tunisia: Recycled Wastewater Cleans Up the Sea, Provides Water for Farming", World Bank, 30 August 2022, available at <https://tinyurl.com/4rjh6axt>

موازية لمواجهة الروايات.

العمل مع مجموعات التنمية الزراعية لتخطيط مصادر المياه غير الرسمية والممارسات التقليدية، وإضفاء الشرعية عليها في المناقشات السياسية.

2. الحكومة التونسية والوزارات

تسريع إقرار قانون المياه المعدل (مشروع القانون 2019/66) بمساهمة من منظمات المجتمع المدني، وإعطاء الأولوية بشكل صريح لمياه الشرب والزراعة الصغيرة على الصناعات التصديرية (مثل شركات المياه المعبأة في زجاجات).

نشر بيانات السدود وتراخيص المياه في الوقت الفعلي على الإنترنت، وكشف التفاوتات، وتطبيق مبدأ «الملوث يدفع» وفرض ضرائب على الصناعات مثل شركة فسفاط قفصة لتمويل البنية التحتية الريفية.

تمكين المجالس الإقليمية للمياه من خلال تزويدها بالميزانيات وسلطات تنفيذية، بما في ذلك الحصص المخصصة للفئات المهمشة، مثال: مجموعات التنمية الزراعية بقيادات نسوية.

فرض مشاركة مباشرة لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في قرارات سياسة المياه، مع آليات قابلة للتنفيذ لضمان تلبية مطالبهم. وهذا يحول الاحتجاجات إلى حقوق المشاركة القابلة للتنفيذ وينطوي على الانتقال من المشاورات الشكلية إلى الحوكمة التعاونية الحقيقية، حيث تترجم ملاحظات المجتمع المحلي إلى نتائج سياسية ملموسة.

3. المانحون الدوليون (البنك الدولي، الاتحاد

الأوروبي، البنك الأفريقي للتنمية، إلخ)

إعادة توجيه القروض من محطات تحلية المياه المكلفة والمرتفعة الاستهلاك للطاقة وغير العادلة إلى إصلاح الشبكات الحضرية والريفية التي تفقد 30 بالمائة من المياه، وتجريب الميزانية التشاركية لمشاريع البنية التحتية.

يجب على تونس رفض جميع مشاريع الهيدروجين الأخضر حتى تحقق الأمن المائي وفائض الطاقة؛ فالمقترحات الحالية تُعطي الأولوية للمصالح الصناعية الأجنبية على حساب الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ما يؤدي إلى تحويل موارد المياه الشحيحة عن المجتمعات العطشى، دون معالجة التسربات المنهجية وحرمان المناطق الريفية.

الأجنبية، ويشير إلى أنها لا تقوم سوى بتنفيذ أجدات المانحين الدوليين، رغم أن هؤلاء المانحين أنفسهم يُعدّون شركاء رسميين للدولة. ويكشف هذا الكيل بمكيالين عن توتر عميق في كيفية تفسير التأثير الخارجي، تبعًا لهوية الجهة التي يُنظر إليها بصفته المستفيدة منه. ويُعزّز هذا الوضع الثانوي الهرميّات المؤسسية والتحييزات القطاعية. غالبًا ما يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها أكثر اهتمامًا بحماية البيئة، ومكافحة التلوث، أو الخطابات القائمة على الحقوق، التي قد يُنظر إليها على أنها منفصلة عن الضرورات الاقتصادية مثل الإنتاجية الزراعية أو التنمية الصناعية. علاوة على ذلك، تُظهر الأبحاث أن صانعي القرار يميلون إلى الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني فقط عندما تعمل كمقدمي خدمات أو جهات خيرية تسدّ الفجوات التي تتركها الدولة وتتوافق تمامًا مع التوجيهات الحكومية. وتعكس هذه الشراكة المشروطة عدم رغبة أوسع في التعامل مع منظمات المجتمع المدني التي تتبنى أدوارًا تُبنى على النقد والمناصرة، خاصة عندما تتعارض هذه الأدوار مع أولويات الدولة. في ضوء ذلك، قد ينظر المزارعون المحليون إلى منظمات المجتمع المدني على أنها جهات فاعلة «حضرية» أو خارجية لا تتوافق أولوياتها دائمًا مع اهتماماتهم المتعلقة بسبل العيش. وقد ينظر صانعو القرار إليها على أنها خصوم وليس حلفاء.

هذه الديناميات لا تُهمّش منظمات المجتمع المدني فحسب، بل تُعيق أيضًا تشكيل سياسات مائية شاملة ومستدامة. فهي تُنتج فضاء حوكمة مُجزأً تهيمن عليه العقلية التكنوقراطية، وتقلّل من قيمة الخبرات والرؤى الحيّة لمنظمات المجتمع المدني أو تُقصيها. وتُعدّ هذه المشكلة أكثر خطورة بالنظر إلى أن حوكمة المياه ليست مسألة تقنية بحتة، بل قضية سياسية واجتماعية عميقة؛ ومجال ينبغي لمختلف الفاعلين، بغض النظر عن خلفيتهم التقنية، أن يساهموا فيه بوجهات نظر مهمة. ومن خلال تجاهل هذا الواقع، يعزّز نموذج الحوكمة التشاركية باعتباره إجراءً شكليًا لا تحوليًا: ممارسة بيروقراطية تُستوفى على الورق بدل أن تكون وسيلة للتأثير الحقيقي.

التوصيات

1. منظمات المجتمع المدني

- يجب على منظمات المجتمع المدني استخدام المادة 48 من دستور 2022 لتحدي السياسات التمييزية، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية القانونية حيثما كان ذلك مناسبًا. يجب الاعتراف بأن العدالة المائية ليست عالمية، تفسرها المنظمات غير الحكومية والمزارعون والمجتمعات المحلية بشكل مختلف حسب احتياجاتهم ومواقفهم.
- توسيع نطاق نموذج احتجاج الهوايدية، وربط قطع المياه بحقوق الإنسان، مع حملات إعلامية ونشر تقارير

- تمويل مشاريع مراقبة المانحين بقيادة منظمات المجتمع المدني لضمان التوافق مع الاحتياجات المحلية، وليس مصالح الشركات.

4. المجتمعات المتضررة

- إضفاء الطابع الرسمي على جمعيات مستخدمي المياه للتفاوض مع السلطات، وتوثيق الانتهاكات ونشرها.
- الدعوة إلى تقديم إعانات حكومية لإحياء أنظمة جمع المياه التقليدية بوصفها إجراءات للتكيف مع التغير المناخي.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس